

الْمَنْظُومَةُ الرَّحَبِيَّةُ

«فِي عِلْمِ الْمَوَارِيثِ»

الْمُسَمَّاةُ بِـ «بُغْيَةِ الْبَاحِثِ فِي تَحْقِيقِ إِرْثِ الْوَارِثِ»

لِلْعَلَّامَةِ الْفَقِيهِ الْفَرَضِيِّ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الرَّحَبِيِّ الشَّافِعِيِّ

قَالَ النَّاطِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَوَّلُ مَا نَسْتَفْتِحُ الْمَقَالَا بِذِكْرِ حَمْدِ رَبَّنَا تَعَالَى
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَا حَمْدًا بِهِ يَجْلُو عَنِ الْقَلْبِ الْعَمَى
ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّ دِينِهِ الْإِسْلَامُ
مُحَمَّدٍ خَاتَمِ رُسُلِ رَبِّهِ وَآلِهِ مِنْ بَعْدِهِ وَصَحْبِهِ
وَنَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا الْإِعَانَةَ فِي مَا تَوَخَّيْنَا مِنْ الْإِبَانَةِ
عَنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ زَيْدِ الْفَرُضِيِّ إِذْ كَانَ ذَاكَ مِنْ أَهَمِّ الْغَرَضِ
عَلِمًا بِأَنَّ الْعِلْمَ خَيْرٌ مَا سُعِيَ فِيهِ وَأَوْلَى مَا لَهُ الْعَبْدُ دُعَى
وَأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ مَخْصُوصٌ بِمَا قَدْ شَاعَ فِيهِ عِنْدَ كُلِّ الْعُلَمَا
بِأَنَّهُ أَوَّلُ عِلْمٍ يُفْقَدُ فِي الْأَرْضِ حَتَّى لَا يَكَادُ يُوجَدُ
وَأَنَّ زَيْدًا خُصَّ لَا مَحَالَةَ بِمَا حَبَاهُ خَاتَمُ الرِّسَالَةِ
مِنْ قَوْلِهِ فِي فَضْلِهِ مُنَبَّهًا ((أَفَرَضْتُكُمْ زَيْدًا)) وَنَاهِيكَ بِهَا

فكان أولى باتِّباعِ التَّابعيِّ لا سميًّا وقد نحاها الشَّافعيُّ
فهناك فيه القولُ عن إيجازِ مُبرِّراً عن وَضْمَةِ الأَلغازِ

بابُ أسبابِ الميراثِ وموانِعِهِ

أسبابُ ميراثِ الوَرَى ثَلَاثَةٌ كُلُّ يَفِيدُ رَبَّهُ الْوَرَاثَةَ
وهي نكاحٌ وولاءٌ ونَسَبٌ ما بَعْدَهُنَّ لِلْمَوَارِيثِ سَبَبٌ
وَيَمْنَعُ الشَّخْصَ مِنَ الميراثِ واحدةٌ مِنْ عِلَلِ ثَلَاثِ
رِقٌّ وَقَتْلٌ واختلافُ دينٍ فافهمْ ، فليسَ الشَّكُّ كَالْيَقِينِ

بابُ الوارِثِينَ مِنَ الرِّجَالِ

والوارثونَ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ أَسْمَاؤُهُمْ مَعْرُوفَةٌ مُشْتَهَرَةٌ
الابْنُ وابنُ الابنِ مَهْمَا نَزَلَا وَالْأَبُ وَالْجَدُّ لَهُ وَإِنْ عَلا
وَالْأَخُ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ كَانَا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ الْقُرْآنَا
وابنُ الأخِ الْمُدِّي إِلَيْهِ بِالْأَبِ فَاسْمَعْ مَقَالاً لَيْسَ بِالْمَكْذَبِ
وَالْعَمُّ وابنُ الْعَمِّ مِنْ أَبِيهِ فَاشْكُرْ لِذِي الْإِيجازِ وَالتَّنْبِيهِ

والزَّوْجُ وَالْمُعْتَقُ ذُو الْوَلَاءِ فُجْمَلَةُ الذُّكُورِ هُوَ وَلَاؤُهُ

بَابُ الْوَارِثَاتِ مِنَ النِّسَاءِ

وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ لَمْ يُعْطِ أُنْثَى غَيْرُهُنَّ الشَّرْعُ
بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ وَأُمُّ مُشْفِقَةٍ وَزَوْجَتُهُ وَجَدَّةٌ وَمُعْتَقَةٌ
وَالْأُخْتُ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ كَانَتْ فَهَذِهِ عَدَّتُهُنَّ بَأَنَّهُنَّ

بَابُ الْفُرُوضِ الْمَقْدَرَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْإِرْثَ نَوْعَانِ هُمَا فَرَضٌ وَتَعْصِيبٌ عَلَى مَا قُسِمَا
فَالْفَرَضُ فِي نَصِّ الْكِتَابِ سِتَّةٌ لَا فَرَضَ فِي الْإِرْثِ سِوَاهَا الْبَتَّةُ
نِصْفٌ وَرُبْعٌ ثُمَّ نِصْفُ الرُّبْعِ وَالثُّلُثُ وَالسُّدُسُ بِنَصِّ الشَّرْعِ
وَالثُّلَثَانِ وَهُمَا التَّمَامُ فَاحْفَظْ فَكُلُّ حَافِظٍ إِمَامٌ

بَابُ مَنْ لَهُ النِّصْفُ

فَالنِّصْفُ فَرَضٌ خَمْسَةٌ أَفْرَادٍ الزَّوْجُ وَالْأُنْثَى مِنَ الْأَوْلَادِ

وبنتُ الابنِ عندَ فقْدِ البنتِ والأختُ في مذهبِ كُلِّ مُفتي
وبعدها الأختُ التي من الأبِ عندَ انفِرادِهِنَّ عن مُعَصِّبِ

بابُ أصحابِ الرُّبُعِ

والرُّبُعُ فَرَضُ الزَّوْجِ إِنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ وَلَدِ الزَّوْجَةِ مَنْ قَدْ مَنَعَهُ
وهُوَ لِكُلِّ زَوْجَةٍ أَوْ أَكْثَرَا مَعَ عَدَمِ الْأَوْلَادِ فَيَمَّا قُدِّرَا
وَذَكَرُوا أَوْلَادِ الْبَنِينَ يُعْتَمَدُ حَيْثُ اعْتَمَدْنَا الْقَوْلَ فِي ذِكْرِ الْوَلَدِ

بابُ مَنْ لَهُ الثُّمْنُ

وَالثُّمْنُ لِلزَّوْجَةِ وَالزَّوْجَاتِ مَعَ الْبَنِينَ أَوْ مَعَ الْبَنَاتِ
أَوْ مَعَ أَوْلَادِ الْبَنِينَ فَاعْلَمْ وَلَا تَظُنَّ الْجَمْعَ شَرْطاً فَافْهَمْ

بابُ مَنْ لَهُ الثُّلَثَانِ

وَالثُّلَثَانِ لِلْبَنَاتِ جَمْعاً مَا زَادَ عَنْ وَاحِدَةٍ فَسَمِعَا
وَهُوَ كَذَلِكَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ فَافْهَمْ مَقَالِي فَهَمْ صَافِي الذَّهْنِ

وَهُوَ لِلْأُخْتَيْنِ ، فَمَا يَزِيدُ قَضَى بِهِ الْأَحْرَارُ وَالْعَبِيدُ
هَذَا إِذَا كُنَّا لَأُمِّ وَأَبِ أَوْ لَأَبٍ ، فَاعْمَلْ بِهَذَا تُصِيبْ

بَابُ مَنْ لَهُ الثَّلَاثُ

وَالثَّلَاثُ فَرَضُ الْأُمِّ حَيْثُ لَا وَلَدٌ
كَاثْنَيْنِ أَوْ ثِنْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ
وَلَا ابْنَ ابْنٍ مَعَهَا أَوْ بِنْتَهُ
وَإِنْ يَكُونَنَّ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَبٌ
وَهَكَذَا مَعَ زَوْجَةٍ فَصَاعِدًا
وَهُوَ لِلْإِثْنَيْنِ أَوْ لِثَلَاثَتَيْنِ
وَهَكَذَا إِنْ كَثُرُوا أَوْ زَادُوا
وَيَسْتَوِي الْإِنَاثُ وَالذُّكُورُ
وَلَا مِنَ الْإِخْوَةِ جَمْعُ دُودٍ عَدَدُ
حَكْمِ الذُّكُورِ فِيهِ كَالْإِنَاثِ
فَفَرَضُهَا الثَّلَاثُ كَمَا بَيَّنَّتُهُ
فَثَلَاثُ الْبَاقِي هَا مُرْتَبُ
فَلَا تَكُنْ عَنِ الْعُلُومِ قَاعِدًا
مَنْ وَلَدِ الْأُمِّ بَعِيرٌ مَيْمَنٍ
فَمَا لَهُمْ فِي مَا سِوَاهُ زَادُ
فِيهِ كَمَا قَدْ أَوْضَحَ الْمَسْطُورُ

بَابُ السُّدُسِ

وَالسُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ مِنَ الْعَدَدِ أَبٌ وَأُمٌّ ثُمَّ بِنْتُ ابْنِ وَجَدٍ

وَالْأُخْتُ بِنْتُ الْأَبِ ثُمَّ الْجَدَّةُ وَالْأُمُّ تَمَامُ الْعِدَّةِ
 فَالْأَبُ يَسْتَحِقُّهُ مَعَ الْوَلَدِ وَهَكَذَا مَعَ
 وَهَكَذَا مَعَ وَلَدِ الْإِبْنِ الَّذِي وَهُوَ لَهَا أَيْضاً مَعَ الْإِثْنَيْنِ
 وَالْجَدُّ مِثْلُ الْأَبِ عِنْدَ فَقْدِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ إِخْوَهُ
 أَوْ أَبَوَانِ مَعَهُمَا زَوْجٌ وَرِثَ وَهَكَذَا لَيْسَ شَبِيهاً بِالْأَبِ
 وَحُكْمُهُ وَحُكْمُهُمْ سَيَاتِي وَبِنْتُ الْإِبْنِ تَأْخُذُ السُّدُسَ إِذَا
 وَهَكَذَا الْأُخْتُ مَعَ الْأُخْتِ الَّتِي وَالسُّدُسُ فَرَضُ جَدَّةٍ فِي النَّسَبِ
 وَوَلَدُ الْأُمِّ يَنْأَلُ السُّدُسَ وَإِنْ تَسَاوَى نَسَبُ الْجَدَّاتِ
 فَالْسُّدُسُ بَيْنَهُنَّ بِالسَّوِيَّةِ وَإِنْ تَكُنْ قُرْبَى لِأُمِّ حَبَبَتْ
 وَوَلَدُ الْأُمِّ تَمَامُ الْعِدَّةِ وَهَكَذَا الْأُمُّ تَنْزِيلِ الصَّمَدِ
 مَا زَالَ يَقْفُو إِثْرَهُ وَيَحْتَذِي مِنْ إِخْوَةِ الْمَيْتِ ، فَقَسَ هَذَيْنِ
 فِي حَوَزِ مَا يُصِيبُهُ وَمُدَّهُ لِكَوْنِهِمَا فِي الْقُرْبِ وَهُوَ أَسْوَهُ
 فَالْأُمُّ لِلثَّلَاثِ مَعَ الْجَدِّ تَرِثُ فِي زَوْجَةِ الْمَيْتِ وَأُمُّ وَأَبٍ
 مُكَمَّلَ الْيَّانِ فِي الْحَالَاتِ كَانَتْ مَعَ الْبِنْتِ مِثَالاً يُحْتَذَى
 بِالْأَبَوَيْنِ يَا أَخِي أَدْلَتْ وَاحِدَةً كَانَتْ لِأُمِّ وَأَبٍ
 وَالشَّرْطُ فِي إِفْرَادِهِ لَا يُنْسَى وَكُنَّ كُلُّهُنَّ وَارِثَاتٍ
 فِي الْقِسْمَةِ الْعَادِلَةِ الشَّرْعِيَّةِ أُمُّ أَبٍ بَعْدَى وَسُدُساً سَلَبَتْ

وإن تَكُنْ بِالْعَكْسِ فالقولانِ في كُتِبَ أَهْلُ الْعِلْمِ مَنْصُوصَانِ
 لَا تَسْقُطُ الْبُعْدَى عَلَى الصَّحِيحِ وَاتَّفَقَ الْجُلُّ عَلَى التَّصْحِيحِ
 وَكُلُّ مَنْ أَذَلَّتْ بغيرِ وَاِثٍ فَمَا لَهَا حَظٌّ مِنَ الْمَوَارِثِ
 وَتَسْقُطُ الْبُعْدَى بِذَاتِ الْقُرْبِ فِي الْمَذْهَبِ الْأَوَّلَى ، فَقُلْ لِي : حَسْبِي
 وَقَدْ تَنَاهَتْ قِسْمَةُ الْفُرُوضِ مِنْ غَيْرِ إِشْكَالٍ وَلَا غُمُوضِ

بَابُ التَّعْصِيبِ

وَحَقٌّ أَنْ نَشْرَعَ فِي التَّعْصِيبِ بِكُلِّ قَوْلٍ مُوجِزٍ مُصِيبِ
 فَكُلُّ مَنْ أَحْرَزَ كُلَّ الْمَالِ مِنَ الْقَرَابَاتِ أَوْ الْمَوَالِي
 أَوْ كَانَ مَا يَفْضُلُ بَعْدَ الْفَرَضِ لَهُ فَهُوَ أَخُ الْعُصُوبَةِ الْمُفَضَّلَهُ
 كَالْأَبِ وَالْجَدِّ وَجَدَّ الْجَدِّ وَالْإِبْنِ عِنْدَ قُرْبِهِ وَالْبُعْدِ
 وَالْأَخِ وَابْنِ الْأَخِ وَالْأَعْمَامِ وَالسَّيِّدِ الْمُعْتَقِ ذِي الْإِنْعَامِ
 وَهَكَذَا بَنُوهُمْ جَمِيعًا فَكُنْ لِمَا أَذْكَرُهُ سَمِيعًا
 وَمَا لِيذِي الْبُعْدَى مَعَ الْقَرِيبِ فِي الْإِثْرِ مِنْ حَظٍّ وَلَا نَصِيبِ
 وَالْأَخُ وَالْعَمُّ لَأُمٍّ وَأَبٍ أَوَّلَى مِنَ الْمُذَلِّي بِشَطْرِ النَّسَبِ
 وَالْإِبْنُ وَالْأَخُ مَعَ الْإِنَاثِ يُعَصِّبَانِهِنَّ فِي الْمِيرَاثِ

والأخواتُ إِنْ تَكُنْ بَنَاتُ فَهُنَّ مَعَهُنَّ مَعْصَبَاتُ
وليس في النساءِ طُرّاً عَصَبَهُ إِلَّا الَّتِي مَتَّتْ بِعَتَقِ الرَّقَبَةِ

بَابُ الْحَجَبِ

والجَدُّ مُحْجُوبٌ عَنِ الْمِيرَاثِ بِالْأَبِ فِي أَحْوَالِهِ الثَّلَاثِ
وَتَسْقُطُ الْجَدَّاتُ فِي كُلِّ جِهَةٍ بِالْأُمِّ فَافْهَمَهُ وَقَسْ مَا أَشْبَهَهُ
وهكذا ابنُ الابنِ بِالْإِبْنِ ، فَلَا تَبْغِ عَنِ الْحُكْمِ الصَّحِيحِ مَعْدِلًا
وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ بِالْبَنِينَ وَبِابْنِ الْبَنِينَ كَيْفَ كَانُوا
وَيَقْضَى ابْنُ الْأُمِّ بِالْإِسْقَاطِ سَيَّانٍ فِيهِ الْجَمْعُ وَالْوَحْدَانُ
وَبِالْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ بِالْجَدِّ ، فَافْهَمَهُ عَلَى احْتِطَا
وَبِالْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ جَمْعًا وَوَحْدَانًا ، فَقُلْ لِي : زِدْنِي
ثُمَّ بَنَاتُ الْإِبْنِ يَسْقُطْنَ مَتَى حَازَ الْبَنَاتُ الثُّلَاثِينَ يَأْتِي
إِلَّا إِذَا عَصَبَهُنَّ الذَّكَرُ مِنْ وَلَدِ الْإِبْنِ عَلَى مَا ذَكَرُوا
وَمِثْلُهُنَّ الْأَخَوَاتُ اللَّاتِي يُدْلِينَ بِالْقُرْبِ مِنَ الْجِهَاتِ
إِذَا أَخَذْنَ فَرْصَهُنَّ وَافِيَا أَسْقَطْنَ أَوْلَادَ الْأَبِ الْبَوَاكِيا
وَإِنْ يَكُنْ أَخٌ لَهُنَّ حَاضِرًا عَصَبَهُنَّ بَاطِنًا وَظَاهِرًا

وليس ابن الأخ بالمعصّب من مثله أو فوقه في النسب

باب المُشْرَكَةِ

وإن تجد زوجاً وأماً ورثا وإخوة لأم حازوا الثلثا وإخوة أيضاً لأم وأب واستغرقوا المال بفرض النصب فاجعلهم كلهم لأم واقسم على الإخوة ثلث التركة فهذه المسألة المُشْرَكَةُ

باب ميراث الجد والإخوة

ونبتدي الآن بما أردنا فائق نحو ما أقول السمعنا وأعلم بأن الجد ذو أحوال يقاسم الإخوة فيهن إذا فتارة يأخذ ثلثاً كاملاً إن لم يكن هناك ذو سهم في الجد والإخوة إذ وعدنا واجمع حواشي الكلمات جمعاً أنبيك عنهن على التوالى لم يعد القسم عليه بالأذى إن كان بالإخوة عنه نازلاً فافنع بإيضاحي عن استفهام

وتارةً يأخذُ ثلثَ الباقي بعدَ ذَوِي الفُرُوضِ والأَرْزاقِ
 هذا إذا ما كانتِ المَقاسِمَةُ تَنقُصُهُ عن ذاكِ بالزَّاحِمَةِ
 وتارةً يأخذُ سُدُسَ المالِ وليسَ عَنْهُ نازِلًا بِحالِ
 وهو مَعَ الإناثِ عِنْدَ القَسَمِ مِثْلَ أَخٍ في سَهْمِهِ والحُكْمِ
 إلّا مَعَ الأُمِّ فلا يَجْزِيها بل ثلثُ المالِ لها يَصْحَبُها
 وأحسِبُ بَنِي الأبِ لَدَى الأَعْدادِ وارْزُقُ بَنِي الأُمِّ مَعَ الأَجْدادِ
 واحْكُمْ على الإخوةِ بَعْدَ العَدِّ حُكْمَكَ فيهِمْ عِنْدَ فَقْدِ الجَدِّ
 واسْقِطْ بَنِي الإخوةِ بالأَجْدادِ حكماً بَعْدَ ظاهِرِ الإرْشادِ

بابُ الأَكْدَرِيَّةِ

والأُخْتُ لا فَرَضَ مَعَ الجَدِّ لها في ما عدا مَسْأَلَةَ كَمَلِها
 زَوْجٌ وأُمٌّ، وهُمَا تَمَامُها فاعْلَمْ، فَخَيْرُ أُمَّةٍ عَلامُها
 تُعْرِفُ يا صاحِ بالأَكْدَرِيَّةِ وهِيَ بِأَنَّ تَعْرِفَها حَرِيَّةُ
 فَيُفَرِّضُ النِّصْفُ لها والسُّدُسُ لَهُ حَتَّى تَعُولَ بالفُرُوضِ المَجْمَلِها
 ثُمَّ يَعودانِ إلى المَقاسِمَةِ كما مَضَى، فَحَفَظْهُ واشْكُرْ نَاطِمَةَ

بَابُ الْحِسَابِ

وإن تُردَّ معرفة الحساب لِتَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ
وَتَعْرِفَ الْقِسْمَةَ وَالتَّقْصِيلَا
فَأُخْرِجِ الْأُصُولَ فِي الْمَسَائِلِ
فَإِنَّهُنَّ سَبْعَةُ أَصُولٍ
وَبَعْدَهَا أَرْبَعَةٌ تَمَامٌ
فَالسُّدُسُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُمٍ يُرَى
وَالثَّمْنُ إِنْ ضَمَّ إِلَيْهِ السُّدُسُ
أَرْبَعَةٌ يَتْبَعُهَا عِشْرُونَا
فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأُصُولُ
فَتَبْلُغُ السِّتَّةَ عَقْدَ الْعَشْرِ
وَتَلْحَقُ الَّتِي تَلِيهَا بِالْأَثَرِ
وَالْعَدْدُ الثَّلَاثُ قَدْ يَعُولُ
وَالنِّصْفُ وَالْبَاقِي أَوِ النَّصْفَانِ
وَالثُّلُثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ يَكُونُ
وَالثَّمْنُ إِنْ كَانَ مِنْ ثَمَانِيَةٍ
لِتَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ
وَتَعْلَمَ التَّصْحِيحَ وَالتَّأْصِيلَا
وَلَا تَكُنْ عَنْ حِفْظِهَا بِذَاهِلٍ
ثَلَاثَةٌ مِنْهُنَّ قَدْ تَعُولُ
لَا عَوْلَ يَعْرِوْهَا وَلَا انْثِلَامٌ
وَالثُّلُثُ وَالرُّبْعُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ
فَأَصْلُهُ الصَّادِقُ فِيهِ الْحَدْسُ
يَعْرِفُهَا الْحُسَابُ أَجْمَعُونَا
إِنْ كَثُرَتْ فُرُوعُهَا تَعُولُ
فِي صُورَةٍ مَعْرُوفَةٍ مُشْتَهَرَةٍ
فِي الْعَوْلِ إِفْرَادًا إِلَى سَبْعِ عَشَرَ
بِثَمْنِهِ ، فَأَعْمَلْ بِمَا أَقُولُ
أَصْلُهُمَا فِي حُكْمِهِمْ إِثْنَانِ
وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ مَسْنُونُ
فَهَذِهِ هِيَ الْأُصُولُ الثَّانِيَةُ

لَا يَدْخُلُ الْعَوْلُ عَلَيْهَا ، فَاعْلَمْ
 وَإِنْ تَكُنْ مِنْ أَصْلِهَا تَصِحُّ
 فَأَعْطِ كُلَّ سَهْمَهُ مِنْ أَصْلِهَا
 وَإِنْ تَرَ السَّهَامَ لَيْسَتْ تَنْقَسِمَ
 وَاطْلُبْ طَرِيقَ الْاِخْتِصَارِ فِي الْعَمَلِ
 وَازْدُدْ إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي يُوَافِقُ
 إِنْ كَانَ جِنْسًا وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرًا
 وَإِنْ تَرَ الْكَسْرَ عَلَى أَجْناسٍ
 يُخَصِّرُ فِي أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ
 مُمَاثِلٌ مِنْ بَعْدِهِ مُنَاسِبٌ
 وَالرَّابِعُ الْمُبَايِنُ الْمُخَالَفُ
 فَخُذْ مِنَ الْمُمَاثِلِينَ وَاحِدًا
 وَاضْرِبْ جَمِيعَ الْوَفَقِ فِي الْمُوَافِقِ
 وَخُذْ جَمِيعَ الْعَدَدِ الْمُبَايِنِ
 فِذَاكَ جُزْءُ السَّهْمِ فَاحْفَظْنَهُ
 وَاضْرِبْهُ فِي الْأَصْلِ الَّذِي تَأَصَّلَا
 ثُمَّ اسْأَلْكَ التَّصْحِيحَ فِيهَا وَاقْسِمِ
 فَتَرُكَ تَطْوِيلَ الْكَلَامِ رِبْحُ
 مُكَمَّلًا أَوْ عَائِلًا مِنْ عَوْلِهَا
 عَلَى ذَوِي الْمِيرَاثِ فَاتَّبِعْ مَا رُسِمَ
 بِالْوَفَقِ وَالضَّرْبِ بِجَانِبِكَ الزَّلْزَلِ
 وَاضْرِبْهُ فِي الْأَصْلِ فَأَنْتَ الْحَاضِقُ
 فَاتَّبِعْ سَبِيلَ الْحَقِّ وَاطْرَحِ الْمِرَا
 فَإِنَّهُ فِي الْحُكْمِ عِنْدَ النَّاسِ
 يَعْرِفُهَا الْمَاهِرُ فِي الْأَحْكَامِ
 وَبَعْدَهُ مُوَافِقُ مُصَاحِبُ
 يُنْبِيكَ عَنْ تَفْصِيلِهَا
 وَخُذْ مِنَ الْمُنَاسِبِينَ الزَّائِدَا
 وَاسْأَلْكَ بِذَاكَ أَهْجَ الطَّرَائِقِ
 وَاضْرِبْهُ فِي الثَّانِي وَلَا تُدَاهِنِ
 وَاحْذَرْ - هُدَيْتَ - أَنْ تَزِيغَ عَنْهُ
 وَأَحْصِ مَا انْضَمَّ وَمَا تَحَصَّلَا

وَأَقْسِمُهُ فَالْقَسْمُ إِذَا صَحِيحٌ يَعْرِفُهُ الْأَعْجَمُ وَالْفَصِيحُ
فَهَذِهِ مِنَ الْحِسَابِ جَمْلٌ يَأْتِي عَلَى مِثَالِهَا الْعَمَلُ
مِنْ غَيْرِ تَطْوِيلٍ وَلَا اِعْتِسَافٍ فَاقْنَعْ بِمَا بَيَّنَّ فَهُوَ كَافٍ

بَابُ الْمُنَاسَخَاتِ

وَأِنْ يَمُتْ آخِرُ قَبْلِ الْقِسْمَةِ فَصَحَّ الْحِسَابُ وَاعْرِفْ سَهْمَهُ
وَاجْعَلْ لَهُ مَسْأَلَةً أُخْرَى كَمَا قَدْ بَيَّنَّ التَّفْصِيلُ فِيمَا قَدْ دُمَا
وَأِنْ تَكُنْ لَيْسَتْ عَلَيْهَا تَنْقَسِمُ فَارْجِعْ إِلَى الْوَفْقِ بِهَذَا قَدْ حُكِمَ
وَأَنْظُرْ فَإِنْ وَاَفَقَتِ السَّهَمَا فَخُذْ - هُدَيْتَ - وَفَقَّهَا تَمَامًا
وَاضْرِبْهُ أَوْ جَمِيعَهَا فِي السَّابِقَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةً
وَكُلُّ سَهْمٍ فِي جَمِيعِ الثَّانِيَةِ يُضْرَبُ أَوْ فِي وَفَقَّهَا عَلَانِيَةً
وَأَسْهَمُ الْأُخْرَى فِي السَّهَمِ تُضْرَبُ أَوْ فِي وَفَقَّهَا تَمَامًا
فَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُنَاسَخَةِ فَارْقَ بِهَا رُبْتَةَ فَضْلِ شَاخِجَةٍ

بَابُ مِيرَاثِ الْخُنْثَى الْمُشْكِلِ

وَأِنْ يَكُنْ فِي مُسْتَحَقِّ الْمَالِ خُنْثَى صَحِيحٌ بَيَّنَّ الْإِشْكَالَ
فَاقْسِمْ عَلَى الْأَقْلِّ وَالْيَقِينِ تَحَظَّ بِحَقِّ الْقِسْمَةِ الْمُبِينِ

وَاحْكُمْ عَلَى الْمَفْقُودِ حُكْمَ الْخُنْثَى إِنَّ ذَكَرًا كَانَ أَوْ هُوَ أَنْثَى
وَهَكَذَا حُكْمُ ذَوَاتِ الْحَمْلِ فَابْنِ عَلَى الْيَقِينِ وَالْأَقْلِّ

بَابُ مِيرَاثِ الْفَرْقَى

وَإِنْ يَمُتَ قَوْمٌ يَهْدِمُ أَوْ غَرَقَ أَوْ حَادِثٌ عَمَّ الْجَمِيعَ كَالْحَرْقِ
وَلَمْ يَكُنْ يُعْلَمُ عَيْنُ السَّابِقِ فَلَا تُورَثُ زَاهِقًا مِنْ زَاهِقِ
وَعُدَّتْهُمْ كَأَتْنَمٍ أَجَانِبُ فَهَكَذَا الْقَوْلُ السَّدِيدُ الصَّائِبُ

خَاتَمَةٌ

وَقَدْ أَتَى الْقَوْلُ عَلَى مَا شِئْنَا مِنْ قِسْمَةِ الْمِيرَاثِ إِذْ بَيَّنَّا
عَلَى طَرِيقِ الرَّمْزِ وَالْإِشَارَةِ مُلَخَّصًا بِأَوْجَزِ الْعِبَارَةِ
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّامِّ حَمْدًا كَثِيرًا تَمَّ فِي الدَّوَامِ
أَسْأَلُهُ الْعَفْوَ عَنِ التَّقْصِيرِ وَخَيْرَ مَا نَأْمُلُ فِي الْمَصِيرِ
وَعَفَرَ مَا كَانَ مِنَ الذُّنُوبِ وَسَتَرَ مَا شَانَ مِنَ الْعُيُوبِ
وَأَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ
مُحَمَّدٍ خَيْرِ الْأَنْامِ الْعَاقِبِ وَآلِهِ الْغُرِّ ذَوِي الْمَنَاقِبِ
وَصَحْبِهِ الْأَمَاجِدِ الْأَبْرَارِ الصَّفْوَةِ الْأَكَابِرِ الْأَخْيَارِ